

دور النقود الإلكترونية في عمليات غسل الأموال

إشراف الأستاذ الدكتور

عبود السراج

إعداد طالب الدكتوراه

بسام أحمد الزلمي

قسم القانون الجزائي

كلية الحقوق

جامعة دمشق

الملخص

تؤدي النقود الإلكترونية دوراً مهماً في تطور التجارة ولاسيما الإلكترونية منها، فهي تمكن المتعاملين بها من إجراء الصفقات وتسوية قيمتها والشخص الذي يقوم بها موجوداً في منزله أو مكتبه، وتوفر في النفقات التي تستلزمها النقود التقليدية من إحداث مصارف ودفع رواتب موظفيها وغيرها من النفقات. وعلى الرغم من ذلك فإن لهذه النقود محظوراً مهماً يتمثل في استخدامها بشكل غير مشروع بغرض ارتكاب جريمة غسل الأموال، فنتحول من وسيلة لتطوير التجارة إلى أداة لارتكاب الجريمة.

وقد حددت في هذا البحث الطرائق المناسبة للاستفادة من ميزات النقود الإلكترونية وحرمان المجرم من إمكانية استغلالها لارتكاب جريمة غسل الأموال بأن واحد. وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية بحثت بدايةً في تعريف النقود الإلكترونية بوصفها مفهوماً حديثاً، وفي طبيعة العلاقة بينها وبين غسل الأموال. وكيف استخدمت النقود الإلكترونية كوسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال. كما تطرقت إلى الآثار السينة لجريمة غسل الأموال التي تظل نواحي الحياة جميعها، وكيف تسهم النقود الإلكترونية في تسهيل ارتكاب هذه الجريمة وتؤمن الأموال غير المشروعة التي يتم غسلها. كما تقدمت ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تحمي النقود الإلكترونية من الاستخدام غير المشروع وتحافظ عليها.

المقدمة:

شهدت حياتنا المعاصرة تطوراً مذهلاً على جميع الصعد، ولاسيما على الصعيد التقني، حيث ظهرت تقنيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، والتي قدمت خدمات مهمة للإنسان، فیسرت عليه التعامل ولاسيما على الصعيد المالي. ولكن رغم أهمية هذه التقنيات وفائدتها إلا أنها لم تترك لتمارس دورها الإيجابي الذي وجدت من أجله فقط، فتم استغلالها لتحقيق أهداف غير مشروعة من قبيل ارتكاب جريمة غسل الأموال. ومن أهم هذه التقنيات النقود الإلكترونية. فالنقد ظاهرة حضارية تتغير أشكاله ونماذجها تبعاً لتطور المجتمعات، وهكذا وجدنا في الماضي أن بعضهم استخدم النقود في حين ظل البعض الآخر يستخدم نظام المقايضة. وفي عصرنا هذا ومع ظهور التجارة الإلكترونية التي مضمونها إتمام المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت، كان لا بد من إيجاد وسيلة دفع جديدة تتناسب وهذا النوع من التجارة، وقد كان الحل المناسب لهذه المشكلة يتمثل في ظهور النقود الإلكترونية التي وفرت إمكانية إجراء صفقات وتسوية قيمتها والشخص الذي يقوم بها موجود في منزله أو مكتبه من خلال ما يُعرف بالصرافة المنزلية، وخففت من نفقات استخدام النقود التقليدية التي تحتاج إلى مصارف وموظفين وغيرها من النفقات التي لا تستلزمها النقود الإلكترونية. وقد ظهرت فكرة هذه النقود في تسعينيات القرن العشرين انطلاقاً من ضرورة تقليص التعامل بالسيولة النقدية باختزالها في وضعية رقمية يتم تخزينها في الحاسوب أو في كرت ذكي، بحيث يتم الحصول على الخدمات واقتناء السلع بمجرد التعامل الرقمي دون حاجة لإبراز السيولة النقدية¹.

وكأي جديد لم تحمل النقود الإلكترونية في طياتها ميزات إيجابية فقط، لكنها أفرزت أيضاً بعض المساوئ أهمها استعمالها بشكل غير مشروع لغرض ارتكاب جريمة غسل الأموال. فهذه الجريمة لها آثار ضارة تطل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية جميعها على الرغم من أن المشاريع والنشاطات الاقتصادية التي تُغسل الأموال من خلالها تُعطي في مظهرها انطباعاً خادعاً، وتخلق الأمل لدى الناس خاصة في الدول الفقيرة بإمكانية مساهمتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ولكن سرعان ما تظهر على حقيقتها و تلحق الضرر بالمجتمع ككل. وغاسل الأموال - كأى مجرم آخر يبحث عن وسائل جديدة لم تكتشفها السلطات المختصة بعد لارتكاب جريمته - لم

¹ - د. يوسف أمين شاكر، عمر محمد بن يونس، غسل الأموال عبر الإنترنت (موقف السياسة الجنائية) الطبعة الأولى، دون دار نشر، القاهرة 2004، ص 28.

يفوّت فرصة ظهور النقود الإلكترونية دون الاستفادة منها فسارع لاستغلالها في ارتكاب جريمته، مستفيداً من حداثة هذا النقد وارتباك السلطات المختصة في التعامل معه عند بداية ظهوره.

أهمية البحث وأهدافه:

إن موضوعي النقود الإلكترونية وغسل الأموال حديثاً الظهور في سورية، فحتى اليوم لا يوجد تشريع ينظم استخدام النقود الإلكترونية، كما أنه لم يصدر قانون يجرم غسل الأموال حتى عام 2003. لذلك لا نجد إلا قلة "من المؤلفات تناولت هذين الموضوعين خاصة" لجهة استخدام النقود الإلكترونية بشكل غير مشروع بغرض غسل الأموال.

ومن هنا تنبع أهمية البحث وسبب اختياره.

أما أهم الأهداف التي يصبو هذا البحث إلى تحقيقها فإنها تتمثل في الأهداف الآتية:

أولاً - تحديد المقصود بالنقود الإلكترونية، وعلاقتها بجريمة غسل الأموال بوصفها إحدى وسائل ارتكابها.

ثانياً - تسليط الضوء على الأخطار الجسيمة التي تخلفها عمليات غسل الأموال.

ثالثاً - تحديد الآلية التي يتم من خلالها استخدام النقود الإلكترونية بشكل غير مشروع بقصد ارتكاب جريمة غسل الأموال، سواء كان ذلك من خلال تسهيل ارتكابها أو من خلال توفير الأموال غير المشروعة محل الغسل.

رابعاً - اقتراح الحلول المناسبة التي توفر إمكانية الاستفادة من ميزات النقود الإلكترونية دون الوقوع في شرك استخدامها بغرض غسل الأموال.

خطة البحث:

بغية تحقيق الأهداف سابقة الذكر قُسم هذا البحث إلى مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة. وهكذا جاءت خطة البحث على الشكل الآتي:

المقدمة

المبحث الأول: علاقة النقود الإلكترونية بعمليات غسل الأموال.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم النقود الإلكترونية.

المطلب الثاني: النقود الإلكترونية وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال.

المبحث الثاني: آثار النقود الإلكترونية في غسل الأموال.

ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال.
المطلب الثاني: تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال.
الخاتمة: تحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

علاقة النقود الإلكترونية بعمليات غسل الأموال:

أصبحت النقود الإلكترونية أداة مهمة من الأدوات التي يستخدمها غاسل الأموال لارتكاب جريمته. وفي سبيل معرفة العلاقة التي تربط بين هذه النقود و جريمة غسل الأموال، وعلى اعتبار أن النقود الإلكترونية حديثة الظهور لا يُعرف عنها القدر الكافي من المعلومات، فقد قُسمَ هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم النقود الإلكترونية.
المطلب الثاني: النقود الإلكترونية وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول

مفهوم النقود الإلكترونية:

ما تزال النقود الإلكترونية مفهوماً حديثاً ، لذلك لا بد من التعريف بها قبل إظهار صلتها بجريمة غسل الأموال. وفي سبيل ذلك قُسمَ هذا المطلب فرعين:

الفرع الأول

تعريف النقود الإلكترونية:

مكّنت النقود الإلكترونية المجرم الذي كدّس مليارات الدولارات من تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها، والتي كان يصعب عليه في الماضي إخفاؤها لضخامتها من تحويلها إلى نقود إلكترونية مما يسهل عليه استثمارها في الاقتصاد المشروع، فضلاً عن عرقلة اكتشاف الجرائم الأولية التي تحصلت منها². فماذا نقصد بهذه النقود؟

²- د. شريف سيد كامل، مكافحة غسل الأموال في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 62.

ليس للنقود الإلكترونية مصطلح ثابت في الفقه والتشريع، وفكر القانوني والسياسي والاقتصادي، فظهرت عدة تعاريف لها تتفق فيما بينها من حيث المضمون وإن اختلفت من حيث الشكل والصياغة.

عرّف بعضهم النقود الإلكترونية بأنها: «القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في جهاز إلكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات ووظائف النقود التقليدية». وعرّفها بعضهم بأنها: «عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يُحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحاً للتبادل الفوري في المعاملات»³.

ويُعرفها بعضهم أيضاً بأنها: «معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية، ويتم ذلك باستخدام الحوسبة والرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة وكروت ذكية، أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية»⁴.

وبعد أن تعرّفنا المقصود بالنقود الإلكترونية، لا بد لنا من الإشارة إلى أهم الخصائص التي تتمتع بها هذه النقود، والتي استغلها غاسل الأموال لارتكاب جريمته، وهذه الخصائص ستكون محور دراستنا في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

خصائص النقود الإلكترونية:

يكن جوهر العلاقة بين النقود الإلكترونية وعمليات غسل الأموال بمجموعة الخصائص التي تتمتع بها هذه النقود، وتميّزها عن النقود التقليدية، والتي مكّنت غاسل الأموال من استخدامها كأداة لارتكاب جريمة غسل الأموال. وأهم هذه الخصائص هي:

1. النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر.
2. إنها ثنائية الأبعاد حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث بينهما.

³ - نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2007، ص 83.

⁴ - د. يوسف أمين شاكر، عمر محمد بن يونس، مرجع سابق، ص 26.

3. إنها ليست متجانسة حيث يقوم كل مصدر بإصدار نقود إلكترونية مختلفة من ناحية القيمة أو عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها.
 4. تُعدُّ سهولة الاستخدام نظراً إلى صغر حجمها وخفة وزنها.
 5. تُعدُّ معرضة لأخطار وقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية.
 6. تُعدُّ نقوداً خاصة إذ يتم إصدارها عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.⁵
 7. اعتراف المؤسسات المالية بالنقود الإلكترونية مع ما يصاحب ذلك من مخاطر⁶.
- ويؤدي استخدام النقود الإلكترونية إلى تحقيق سرعة تسوية المدفوعات وسهولتها وتقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة الأمر الذي يساعد على التوسع في التبادل التجاري⁷.
- ونظراً إلى هذه الميزات والخصائص فإن النقود الإلكترونية تسمح بإتمام المبادلات المالية بتحويل القيمة النقدية المخزنة إلكترونياً إلى جهاز إلكتروني آخر بسهولة ويسر دون إذن من أحد، وبها يتم دفع قيمة السلع والخدمات دون الحاجة لقطع مالية مادية.
- وهكذا فإننا نعرفنا المقصود بالنقود الإلكترونية، وأهم الخصائص التي تتمتع بها. وسننتقل الآن إلى الحديث عن صلتها بجريمة غسل الأموال. وتبدو هذه الصلة من خلال كون هذه النقود إحدى الوسائل الحديثة والمهمة لارتكاب هذه الجريمة التي سنتعرض لها في المطلب القادم.

المطلب الثاني

النقود الإلكترونية وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال:

يلجأ غاسل الأموال إلى اتباع وسائل متعددة لارتكاب جريمته. ويُقصد بهذه الوسائل: الطرائق والأدوات التي يعتمد عليها لتنفيذها. ولا يمكن جمع هذه الطرائق والأدوات في إطار محدد أو تعدادها على سبيل الحصر، فهي عرضة للزيادة والنقصان تبعاً لتطور الحياة. وتعدُّ النقود الإلكترونية من أهم

⁵ - شبكة الإنترنت :

<http://www.arriyadh.com/Economic/LeFTBar/Researches...doc-cvt.asp>

⁶ - د. يوسف أمين شاكر، عمر محمد بن يونس، مرجع سابق، ص 29.

⁷ - عبد الفتاح بيومي حجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية ونصوص التشريع، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص 51.

الوسائل الحديثة التي يعتمد عليها غاسل الأموال في ارتكاب جريمته، ولكن لا يمكن إغفال دور وسائل الغسل الأخرى. لذلك واستكمالاً لهذه الدراسة لا بد من الإشارة إلى عدد من الوسائل المعروفة لغسل الأموال. وتسهيلاً لدراستها فقد قُسمت إلى نوعين سيشار إليهما في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

الوسائل التقليدية:

وأهم هذه الوسائل:

أولاً: التهريب:

يُعدُّ من أقدم الوسائل التي اعتمدها غاسل الأموال لارتكاب جريمته، إذ يقوم بتهريب أمواله إلى الخارج ثم يقوم بإدخالها مرة أخرى إلى بلده بطرائق مشروعة، بحيث تظهر هذه الأموال وكأنها ناتجة عن نشاطات مشروعة تمت في الخارج.⁸

ثانياً: استغلال حالة الضعف الاقتصادي:

تلجأ الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية إلى منح تسهيلات لاجتذاب رؤوس الأموال إليها، ويستغل غاسل الأموال ذلك فيقوم بإدخال أمواله غير المشروعة إلى هذه الدول، ويقوم فيها بمشاريع وهمية سرعان ما يتم تصفيتها ولو بخسارة ويُخرج أمواله من جديد من هذه الدولة فتظهر وكأنها أموال مشروعة ناتجة عن المشاريع التي أقامها فيها.⁹

ثالثاً: الفواتير المزورة:

تستلزم هذه الوسيلة أن يوجد تبادل للسلع بين دولة وأخرى من خلال عمليات الاستيراد والتصدير. ويتم الغسل وفقاً لهذه الوسيلة من خلال التلاعب بقيم فواتير السلع التي يتم تبادلها، أو من خلال إصدار فواتير وهمية لا تغطّي عملية تبادل حقيقية.¹⁰

⁸ - مخلص إبراهيم المبارك، غسل الأموال، التجريم والمكافحة، الطبعة الأولى، مطبعة دار عكرمة، دمشق 2003، ص 34 .

⁹ - د. عادل الطيباني، ظاهرة غسل الأموال وأثرها على الاقتصاد الوطني، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، جمادى الآخرة 1419 هـ الموافق سبتمبر 1998م، ص 292.

¹⁰ - د. هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 2003، ص 60 .

رابعاً : تجارة الذهب: يتميز الذهب بخصائص متعددة أهمها:

- 1- أنه مقبول عالمياً كوسيط للتبادل وكسلعة تجارية.
- 2- يعاد تقويم قيمته كل يوم.
- 3- من السهل تغيير شكله.
- 4- يُكتسب حق ملكيته بالحيازة فقط.

ونظراً إلى هذه الميزات اعتمد غاسل الأموال تجارته وسيلة للغسل¹¹.

خامساً : الشركات الوهمية:

يلجأ غاسل الأموال إلى تأسيس شركات وهمية لا يكون الهدف منها تحقيق الربح، إذ إنَّ غاسل الأموال يقبل بفكرة خسارة جزء من أمواله في سبيل إضفاء صفة الشرعية على القسم الأكبر منها، بحيث يمكنه استثمارها بالطريقة التي يراها مناسبة¹².

سادساً : المشاريع المقلصة:

يقوم غاسل الأموال بشراء المشاريع المقلصة مثل المطاعم وغيرها. ويبدأ بإعادة تشغيلها من جديد ويعتمد إلى إضافة أمواله غير المشروعة بشكل تدريجي إلى الأرباح الحقيقية التي يحصل عليها من هذه المشاريع بحيث تبدو جميعها وكأنها أرباح حقيقية¹³.

سابعاً : التواطؤ المصرفي:

يقوم غاسل الأموال بإفساد العاملين في المصرف من خلال تقديم الرشاوى لهم مقابل إيداع أمواله غير المشروعة في المصرف، والقيام بالعمليات المصرفية التي يريدونها دون إبلاغ الجهات المختصة عنها وفق ما تقتضيه مهنتهم المصرفية¹⁴.

¹¹ - د. عمر الحسن، غسل الأموال في العالم وتداعياته السلبية، المجلد السابع، الطبعة الثانية، الموسوعة الأمنية العربية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2001، ص18.

¹² - صلاح الدين حسن السبيسي، غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة 2003، ص 12.

¹³ - د. محمد فتحي عيد، الإجرام المعاصر، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999، ص 288، 286، 285.

وبعد هذه الإشارة إلى بعض وسائل الغسل التقليدية، لا بد لنا من الانتقال إلى الحديث عن الوسائل الحديثة التي تعدّ النقود الإلكترونية من أهمها، وهذا هو مجال بحثنا في الفرع القادم.

الفرع الثاني

الوسائل الحديثة:

أهم هذه الوسائل:

أولاً : بطاقات الائتمان:

تمكّن هذه البطاقة العميل من صرف الأموال التي يريدّها من خلال منافذ الصرف الآلية باستخدام رقم سري خاص. وهذه الطريقة من الصعب مراقبتها للتأكد من شرعية مصدر الأموال التي يتم صرفها¹⁵.

ثانياً : تعدد الودائع:

تُزَمّ غالبية الدول مصارفها بإبلاغ السلطات المختصة عن كل ودیعة تبلغ حدّاً معيّنًا تعدّه مثيراً للشبهة لتتمكن من مراقبة هذه الودیعة. لذلك لجأ غاسل الأموال إلى وضع أمواله في المصرف على شكل ودايع متعددة قيمة كل منها يقل عن الحد المفروض الإبلاغ عنه، وبهذه الطريقة يستطيع الإفلات من المراقبة¹⁶.

ثالثاً : البنوك عبر الإنترنت:

أدى ظهور الإنترنت إلى ظهور بنوك جديدة لا تقوم بالعمليات المصرفية المعتادة، فهي مجرد وسيط للقيام ببعض العمليات المالية، والمتعامل مع هذه البنوك يقوم بإدخال شيفرة سرية مؤلفة من أرقام مثلاً يطبعها على الكمبيوتر بحيث يستطيع تحويل الأموال بالطريقة التي يأمر بها الجهاز من أي

¹⁴ - نادر عبد العزيز شافي، تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2001، ص 172 .

¹⁵ - مخلص إبراهيم المبارك، مرجع سابق، ص 35 ، 38 .

¹⁶ - د. أحمد بدیع ملیح، غسل الأموال من منظور الآثار الاجتماعية والاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، العدد الرابع والعشرون، أكتوبر 1998، ص 224.

دولة في العالم إلى أي دولة أخرى. ولهذا تعدّ هذه الوسيلة من أخطر الوسائل لغسل الأموال وكشفها الأكثر صعوبة¹⁷.

رابعاً: النقود الإلكترونية:

تتجلى العلاقة السلبية بين النقود الإلكترونية وجريمة غسل الأموال باستغلال غاسل الأموال لهذه النقود كوسيلة لارتكاب جريمته. فمما لا شك فيه أن النقود الإلكترونية تعد وسيلة مثالية لاختزان قيمة نقدية لأموال متحصلة من مصدر غير مشروع تمهيداً لغسل هذه الأموال¹⁸. وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة المتطورة من وسائل الدفع، بحيث تتحول إلى وسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال على اعتبار أن مراقبتها مسألة في غاية الصعوبة، فهي ليست مادية محسوسة يمكن مراقبة حركتها، و لا تظهر الهوية الحقيقية للمتعاملين بها. وبهذه الطريقة يستطيع غاسل الأموال القيام بما يشاء من العمليات المالية والمصرفية للوصول إلى غايته الحقيقية في إخفاء حقيقة أمواله غير المشروعة.

إذاً توجد إمكانية كبيرة لغسل الأموال باستخدام النقد الرقمي من خلال مرحلتي الإيداع والدمج، ففي المرحلة الأولى يبدأ حائز المال المراد غسله بتدوير هذا المال عن طريق إيداعه في المؤسسة المالية، سواء في العالم المادي أو الافتراضي بطريقة الإيداع الرقمي، وبذلك يتفادى القيود المحاسبية الورقية. وفي مرحلة الدمج يقوم الحائز بإجراء تحويلات رقمية إلى دول ليس فيها عمليات غسل أموال، ثم يعيد تحويلها إلى أماكن أخرى وإدخالها في حركة الاقتصاد العالمي دون أن تتعرض لخطر كشف مصدرها الحقيقي.

وهكذا نجد أن النقود الإلكترونية هي وسيلة من الوسائل التي أفرزتها التكنولوجيا الحديثة من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية دون الحاجة لوجود النقود السائلة التقليدية. وتمتّع هذه النقود بعدد من الميزات التي تمكن أصحاب الأموال غير المشروعة من استخدامها كوسيلة لارتكاب جريمة غسل الأموال. وهنا يظهر خطر استخدام هذه النقود بشكل غير مشروع بقصد ارتكاب هذه الجريمة خلافاً للغاية الحقيقية التي وجدت من أجلها، وهذا ما سيكون مدار دراستنا في المبحث الثاني.

¹⁷ - د. جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 34.

¹⁸ - عبد الفتاح بيومي حجازي، مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثاني

آثار النقود الإلكترونية في غسل الأموال:

تؤدي النقود الإلكترونية دوراً مهماً في تشييط الحياة الاقتصادية خاصة "في الدول المتقدمة لأنها تمكن المتعاملين بها من إتمام صفقاتهم وهم في منازلهم أو مكاتبهم دون الحاجة إلى اللجوء إلى المصارف التقليدية، وتوفر من ثَمَّ من النفقات على المتعاملين. وعلى الرغم من ذلك فإن لهذه النقود آثاراً خطيرة تتمثل في علاقتها السلبية بجريمة غسل الأموال، فهي تُسهّل ارتكاب هذه الجريمة وتُقلّل من فعالية الإجراءات المتبعة لقمعها.

وفي سبيل إيضاح هذه العلاقة السلبية ارتأينا أن نشير أولاً إلى الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال، وذلك لتبيان خطورة هذه الجريمة، ومن ثَمَّ معرفة سبب رفض مساهمة النقود الإلكترونية في تسهيل ارتكابها، ومن ثَمَّ نشير إلى آلية تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال. وفي سبيل ذلك قُسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال.

المطلب الثاني: تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال.

المطلب الأول

الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال:

تخلّف عمليات غسل الأموال آثاراً سلبية تطال جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية جميعها. وإن كانت النشاطات التي يتم غسل الأموال من خلالها تعطي في بدايتها انطباعاً جيداً، وتخلق الأمل لدى الناس بأنها ستسهم في معالجة الأزمات الاقتصادية التي يعانون منها لكن سرعان ما تظهر الحقيقة وتبرز آثارها السيئة.

ويتناول هذا المطلب إلقاء الضوء على:

الآثار الاقتصادية (الفرع الأول)، والآثار الاجتماعية (الفرع الثاني)، والآثار الأمنية والسياسية (الفرع الثالث) لهذه الجريمة.

الفرع الأول

الآثار الاقتصادية:

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى آثار اقتصادية سلبية، تشمل الدولة التي جمعت منها الأموال غير المشروعة والدولة التي تنتقل إليها هذه الأموال للقيام بعمليات الغسل. وأهم هذه الآثار:

أولاً: في قيمة العملة الوطنية:

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. ويتحقق ذلك عبر آليات متعددة منها مثلاً عندما يريد غاسل الأموال تهريب الأموال غير المشروعة إلى خارج حدود الدولة التي يقيم فيها، فإنه عادة يقوم بشراء العملات الصعبة المقبولة عالمياً بالأموال غير المشروعة التي بحوزته ثم يقوم بتهريبها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة شراء العملة الأجنبية في هذه الدولة، وزيادة المعروض من العملة الوطنية فتتخفص قيمتها¹⁹.

ثانياً: في معدلات التضخم:

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى إحداث التضخم أو زيادة معدلاته إذا كان موجوداً بالأصل. ويتحقق ذلك عبر آليات مختلفة منها طرح مبالغ هائلة من الأموال غير المشروعة في السوق بقصد القيام بعمليات الغسل، فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع قيمتها.

ثالثاً: في الادخار والاستثمار:

غالباً ما يقوم أصحاب الأموال غير المشروعة بإخراج هذه الأموال من الدولة التي جمعوها منها إلى دولة أخرى للقيام بعملية الغسل، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار بسبب نقص التمويل، ويؤدي أيضاً إلى انخفاض معدل الادخار الذي هو مؤشر على سلامة اقتصاد الدولة²⁰.

رابعاً: في الاستقرار المالي والاقتصادي:

يعد الاستقرار المالي والاقتصادي في أية دولة شرطاً أساسياً لضمان استمرارها. وتعد عمليات غسل الأموال من أهم عوامل عدم الاستقرار. فمثلاً غاسل الأموال الذي يمتلك أموالاً طائلة غير مشروعة ويقيم مشروعات اقتصادية بقصد غسلها لا يتوانى لحظة واحدة عن تصفية هذه المشروعات عندما يحقق هدفه هذا²¹.

19 - د. حمدي عبد العظيم، غسل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، طنطا، مصر، 1997، ص 195.

20 - صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص 48.

21 - د. أحمد سفر، مكافحة غسل الأموال في البلدان العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003، ص 124.

خامساً: في ميزان المدفوعات:

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى عجز ميزان المدفوعات نتيجة التهرب من دفع الضرائب، وزيادة الإففاق العام لمواجهة غسل الأموال والجرائم التي تنتج الأموال غير المشروعة محل الغسل، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها فيزداد الاستيراد على حساب التصدير.

سادساً: في النشاط المصرفي:

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى إفساد المصارف نتيجة المعاملات غير المشروعة التي تتم فيها، وما يرافق هذه المعاملات من دفع رشاوى وشراء نهم موظفي المصرف. أما المصارف التي لا ترضى بأن تتم عمليات غسل الأموال من خلالها فإنها تلجأ إلى الحد من السرية المصرفية لتتمكن من مراقبة هذه العمليات ومواجهتها، فتفقد كثيراً من زبائنها، فليس هناك من يقبل أن يتعامل مع مصرف لا يلتزم بالسرية المصرفية أو يخرقها كثيراً مما يؤثر في النهاية سلباً في حجم النشاط المصرفي.

كما يمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، إذ يتم اللجوء إلى شراء الأوراق المالية من البورصة من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسل الأموال وليس بهدف الاستثمار، كما يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها²².

هذه أهم الآثار الاقتصادية الخطيرة لعمليات غسل الأموال. وبعد أن أشرنا إليها لا بد من الانتقال إلى الفرع الثاني للحديث عن الآثار الاجتماعية.

الفرع الثاني

الآثار الاجتماعية:

أهم الآثار الاجتماعية الخطيرة لهذه الجريمة:

أولاً: ارتفاع معدلات الجريمة:

إنّ محل جريمة غسل الأموال هي الأموال غير المشروعة، ومصدر هذه الأموال هو جريمة أخرى كتجارة المخدرات أو السرقة... إلخ، ولاشك أن القيام بعمليات غسل الأموال، ونجاح هذه العمليات

<http://sahaksa.com/forum/index.php?sowtpic=3210>

²² - شبكة الإنترنت

سيؤدي حتماً إلى ازدياد عدد الجرائم المرتكبة التي تؤمن الأموال غير المشروعة. ومن جهة ثانية فإن الآثار الاقتصادية السيئة لجريمة غسل الأموال وأهمها تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر ستدفع كثيراً من الناس الفقراء إلى ارتكاب الجرائم لتأمين لقمة عيشهم.

ثانياً : انقسام المجتمع إلى طبقتين :

إن تزايد معدلات جريمة غسل الأموال يؤدي إلى زيادة الغني غنى" والفقير فقراً ، وينقسم المجتمع إلى طبقتين واضحتي المعالم طبقة غنية وطبقة فقيرة، وتندم الطبقة الوسطى التي يعد وجودها مؤشراً على وجود العدالة في المجتمع.

ثالثاً: ارتفاع معدلات البطالة:

إن المشاريع التي تُقام بغرض غسل الأموال هي مشاريع وهمية تبحث عن الربح السريع، وسرعان ما يتم تصفيتها بعد تحقيق الهدف منها، وهذا يستلزم صرف العديد من الأيدي العاملة التي كانت تستخدمها. ومن جهة أخرى فكثيراً ما يتم تهريب الأموال غير المشروعة خارج حدود الدولة فتتحرّم هذه الدولة منها وتعجز عن تأمين متطلبات الاستثمار²³.

وحتى لا يعتقد أن لجريمة غسل الأموال آثاراً اقتصادية واجتماعية فقط، سننتقل إلى الفرع الثالث للحديث عن آثارها على المستوى الأمني والسياسي.

الفرع الثالث

الآثار الأمنية والسياسية:

غالباً ما تدفع الدولة التي تمت فيها عمليات غسل الأموال الثمن غالباً لسماحها بارتكاب هذه الجريمة، سواء" بغض النظر عنها ظناً منها أنها ستحقق بعض المكاسب الاقتصادية، أو بتقاعسها عن مواجهتها أو إخفاقها في هذه المواجهة. وفي كل الأحوال فإن الدولة هي الخاسر الأكبر لأن انتشار هذه الجريمة يزعزع الثقة بها سواء" على المستوى الداخلي أو الخارجي لما يرافق ذلك من الفساد والجرائم وفقدان الأمن والأمان، وتصبح دولة" منبوذة لا يرغب غير المجرمين بالتعامل معها

²³- د. عمر الحسن، مرجع سابق، ص 126.

أو حتى زيارتها، وتوضع ضمن اللائحة السوداء التي تضم الدول التي لا تتعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وما يترتب على ذلك من فرض عقوبات دولية اقتصادية وسياسية عليها²⁴.
ويعد أن انتهينا من الحديث عن الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال بشكل عام، بقي علينا أن ننقل إلى المطلب الثاني للبحث في مدى تأثير النقود الإلكترونية في هذه الجريمة.

المطلب الثاني

تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال:

تعدّ النقود الإلكترونية أداة جديدة للدفع سهلة الاستخدام وسريعة الحركة، ومن المفترض أن تشكل خطوة إيجابية على طريق تقدم الحياة الاقتصادية. لكن غاسل الأموال لم يرحم هذه الوسيلة ولم يتركها تؤدي غرضها الإيجابي الذي وجدت من أجله، فعمد فور ظهورها لاستخدامها لارتكاب جريمته فجعلها ذات وجهين إيجابي وسلبي بدلاً من أن تكون ذات وجه إيجابي فقط. ويمكن إبراز تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال من زاويتين سنشير إليهما في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

النقود الإلكترونية تسهل ارتكاب جريمة غسل الأموال:

يتم التعامل بالنقود الإلكترونية دون الحاجة إلى ظهور الهوية الحقيقية للمتعاملين وأحياناً دون ظهور هويتهم إطلاقاً، وهذا يخلق فرصة لدى غاسل الأموال لاستخدامها في ارتكاب جريمته، إذ لن يكون مضطراً للإفصاح عن شخصيته حتى لو كان له تاريخ حافل في ارتكاب جريمة غسل الأموال. كما أن للنقود الإلكترونية طابعاً من السرية يجعل مهمة السلطات المختصة بمراقبة جريمة غسل الأموال مهمة صعبة جداً حيث يصعب مراقبة السجلات والعمليات المالية والمصرفية التي تتم

²⁴ - مجموعة العمل حول تبييض رؤوس الأموال (GAFI) المنبثقة عن مجموعة الدول السبع الكبرى عام 1989 أدرجت لبنان ضمن لائحة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال بتاريخ 2000/6/22، و بتاريخ 2002/21/حزيران / شطب اسمه من هذه اللائحة، بعد الجهود التي بذلها لمكافحة تبييض الأموال، ولاسيما إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال. انظر: عباس الحلبي، بول مرقص، السرية المصرفية في لبنان ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، دراسة قانونية ومصرفية، بنك بيروت و البلاد العربية، بيروت 200، ص13.

باستخدام هذه النقود²⁵. فضلاً عن أن استخدام هذا النوع من النقود يعتمد بالدرجة الأولى على استخدام أجهزة الكمبيوتر والأنظمة الإلكترونية وقد تتعطل هذه الأجهزة والأنظمة التي تحفظ هذه النقود سواء كان هذا العطل مقصوداً نتيجة أعمال جرمية أو عطلاً تلقائياً، وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل مراقبة العمليات التي تتم باستخدام النقود الإلكترونية ومن ثم يخلق المجال واسعاً لارتكاب جريمة غسل الأموال²⁶.

ومن جهة أخرى فمن المعروف أن المصارف المركزية تؤدي دوراً لا يُستهان به في منع ارتكاب جريمة غسل الأموال، وذلك من خلال مراقبتها للأسواق المالية، وهنا يبرز خطر نمو النقود الإلكترونية التي تؤدي دون شك إلى التأثير في ميزانية المصارف المركزية، ومن ثم تقلص هذه الميزانية بسبب انخفاض القاعدة النقدية، وهذا يفقد المصارف المركزية قدرتها على مراقبة الأسواق النقدية²⁷.

وإلى جانب هذا الدور للنقود الإلكترونية فإنها تؤثر أيضاً في جريمة غسل الأموال من خلال تأمين الأموال غير المشروعة محل الغسل، والتي سنلقي الضوء عليها في الفرع القادم.

الفرع الثاني

النقود الإلكترونية توسع محل جريمة غسل الأموال:

يتمثل محل جريمة غسل الأموال بالأموال غير المشروعة الناتجة عن ارتكاب الجرائم. وقد تساعد النقود الإلكترونية في تأمين هذه الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى الغسل. فمثلاً يؤدي استخدام هذه النقود إلى زيادة حالات التهرب الضريبي حيث يصعب على الجهات المكلفة بتحصيل الضرائب مراقبة الصفقات التي تتم عبر شبكة الإنترنت باستخدام هذه النقود، ويصعب ومن ثم فرض الضرائب عليها²⁸، ولا شك أن الأموال التي تنتج عن التهرب الضريبي تعدّ أموالاً غير مشروعة تحتاج إلى

²⁵ - أ. توفيق شنيور، أدوات الدفع الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، الطبعة الأولى، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002، ص115.

²⁶ - نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، مرجع سابق، ص89.

²⁷ - أ. أحمد جمال الدين موسى، النقود الإلكترونية وتأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص171.

²⁸ - شبكة الإنترنت:

الغسل. ومن جهةٍ أخرى فإن طبيعة النقود الإلكترونية الخاصة تجعل من الصعب التحقق من صحتها عند إبرام الصفقات، فقد يُكتشف بعد إتمام الصفقة أن النقود الإلكترونية التي سُويت بها هذه الصفقة مزيفة، ومن ثمَّ فإن الأموال الناتجة عنها هي أموال غير مشروعة تحتاج إلى الغسل. ويُضاف إلى ذلك أيضاً أنه توجد إمكانية حقيقية لاستخراج نسخ مزيفة من النقود الإلكترونية من خلال معرفة تفاصيل النقود الإلكترونية الأصلية وإذا تحقق ذلك فإن هذه النقود المزيفة تعدُّ أموالاً غير مشروعة.

كما أن هذه النقود معرضة للسرقة من خلال الدخول غير المشروع إلى أجهزة وأنظمة الحساب الشخصي المحفوظة على أجهزة الكمبيوتر عن طريق ما يُعرف بفك التشفير غير المشروع²⁹، وهذه السرقة لا تختلف عن سرقة النقود التقليدية فحصيلتها كل من السرقتين تعدُّ أموالاً غير مشروعة.

إذا تخلف عمليات غسل الأموال آثاراً خطيرة على نواحي الحياة جميعها دون استثناء. وقد أتت النقود الإلكترونية لتزيد من حدة هذه الآثار عبر زيادة معدلات جرائم غسل الأموال سواء من خلال تأمين المزيد من الأموال غير المشروعة التي يتم غسلها، أو من خلال تسهيل ارتكاب جريمة غسل الأموال.

الخاتمة:

وهكذا نجد في ختام هذا البحث أن تطور الحياة المعاصرة قدّم للإنسان وسائل جديدة تمكنه من إتمام معاملاته ولاسيما المالية منها بكل يسر وسهولة، وتأتي النقود الإلكترونية في مقدمتها. لكن غاسل الأموال لم يتوان عن استغلالها لارتكاب جريمة غسل الأموال، لذلك يجب على السلطات المختصة بمكافحة هذه الجريمة أن تكون على درجة عالية من الحيطه والحذر لمنع غاسل الأموال من الاستفادة من ميزات النقود الإلكترونية لارتكاب جريمته، بحيث نصل إلى الحالة التي تصبح فيها هذه النقود ذات وجه إيجابي فقط.

و أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث هي:

- 1- تعدُّ النقود الإلكترونية من أهم التقنيات الحديثة التي حُرِفَتْ عن مسارها الطبيعي، وحوكَّت عن الهدف الذي وجدت من أجله، وذلك من خلال استخدامها كأداة لارتكاب جريمة غسل الأموال.
- 2- النقود الإلكترونية هي نقود عادية متطورة، فهي تحمل خصائص النقود العادية من حيث كونها تصلح أداةً للدفع، ولها قوة الإبراء، وتعدُّ وسيلةً للتبادل ومخزناً للقيمة.

cvt.asp http://www.arriyadh.com/Economic/LeFTBar/Researches/---doc-

²⁹ - نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، مرجع سابق، ص 89.

- 3- تتميز النقود الإلكترونية بأن ليس لها شكل مادي محسوس، فهي عبارة عن أرقام مخزنة في جهاز إلكتروني تمكن المتعاملين بها من إتمام الصفقات وتسوية قيمتها وهم في منازلهم ودون حاجة لدفع قيمتها بوسائل الدفع التقليدية.
 - 4- أدت النقود الإلكترونية دوراً مهماً في تطور التجارة ولاسيما الإلكترونية منها، والتوفير في النفقات التي تستلزمها النقود العادية.
 - 5- إن لاستخدام النقود الإلكترونية محظوراً مهماً يتمثل في إساءة استخدامها لارتكاب جريمة غسل الأموال أو توفير الأموال غير المشروعة محل الغسل.
- وأما المقترحات التي نقدمها، ونعتقد أن الأخذ بها يؤدي إلى منع غاسل الأموال من استخدام هذه النقود بشكل غير مشروع لغرض غسل أمواله فهي:
- 1- إصدار تشريع خاص ينظم التعامل بالنقود الإلكترونية ويُجرّم سرقتها وتزويرها، إذ لا وجود لمثل هذا التشريع في سورية.
 - 2- إخضاع العاملين في الجهاز المصرفي والأجهزة المختصة بملاحقة جريمة غسل الأموال لدورات تدريبية تمكنهم من التعامل مع النقود الإلكترونية بحسبانها حديثة الظهور والاستخدام وتجعلهم قادرين على اكتشاف حالات الاستخدام غير المشروع لها.
 - 3- تحديد حد أقصى لقيمة النقود الإلكترونية التي يمكن التعامل بها بحيث لا تزيد على مقدار معين في كل صفقة.
 - 4- توفير جميع مستلزمات الرقابة الأمنية التي تسمح باكتشاف النقود الإلكترونية المزورة، والتعامل مع حالات سرقتها، ووضع الإجراءات الوقائية والقمعية اللازمة في حال حدوث هذا المحذور.
 - 5- إلزام جميع الجهات التي تُصدر النقود الإلكترونية - سواء كانت جهات عامة أو خاصة - بتقديم تقارير دورية وعلى مسؤوليتها عما تُصدره من هذه النقود إلى السلطات الرقابية المختصة، مثل المصرف المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال.

المراجع

- 1- حجازي، عبد الفتاح بيومي- جريمة غسل الأموال بين الوسائط الإلكترونية و نصوص التشريع - دار الكتب القانونية- القاهرة- 2007.
- 2- د. الحسن، عمر - غسل الأموال في العالم وتداعياته السلبية - الطبعة الثانية - الموسوعة الأمنية العربية - المجلد السابع - مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية - 2001 .
- 3- الحلبي، عباس- بول مرقص- السرية المصرفية في لبنان ومكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب- دراسة قانونية و مصرفية- بنك بيروت و البلاد العربية- بيروت 2003.
- 4- د. سفر، أحمد- مكافحة غسل الأموال في البلدان العربية- اتحاد المصارف العربية- بيروت 2003.
- 5- السيسى، صلاح الدين حسن - غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي - الطبعة الأولى - دار الفكر العربي - القاهرة 2003.
- 6- شافي، نادر عبد العزيز- المصارف والنقود الإلكترونية - المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس - لبنان 2007.
- 7- شافي، نادر عبد العزيز - تبييض الأموال - منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت - 2001.
- 8- د. عبد العظيم، حمدي - غسل الأموال في مصر والعالم - الطبعة الأولى - طنطا - مصر 1997.
- 9- د. عيد، محمد فتحي - الإجرام المعاصر - الطبعة الأولى - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض 1999.
- 10- د. قشقوش، هدى حامد - جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي - دار النهضة العربية - القاهرة 2003.
- 11- د. كامل، شريف سيد- مكافحة غسل الأموال في التشريع المصري- الطبعة الأولى- دار النهضة العربية- القاهرة- 2002.

- 12- المبارك، مخلص إبراهيم - غسل الأموال التجريم والمكافحة - الطبعة الأولى - مطبعة دار عكرمة - دمشق 2003.
- 13- محمد، عمر بن يونس - د. يوسف أمين شاكر - غسل الأموال عبر الإنترنت - الطبعة الأولى - القاهرة 2004.
- 14- د. محمد بن جلال وفاء - دور البنوك في مكافحة غسل الأموال - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - مصر 2001.
- 15- الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية - الطبعة الأولى - أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية - الجزء الأول - الجديد في التقنيات المصرفية - الجزء الثاني - الجديد في التمويل المصرفي - منشورات الحلبي - بيروت 2002.
- 16- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - العدد الرابع والعشرون - جامعة المنصورة - مصر 1998.
- 17- مجلة الحقوق - العدد الثالث - السنة الثانية والعشرون - جامعة الكويت - 1998.
- 18- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /33/ تاريخ 2005/5/1.
- 18- شبكة الإنترنت .